الأمم المتحدة
S/PV.4736

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٣٦**
الاثنين، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد شوماخر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد بلديس
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد بلنغا - إبوتو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

أزمة الغذاء في أفريقيا وتهديدها للسلم والأمن

إحاطة إعلامية يقدمها السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

03-31117 (A)
0331117

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

أزمة الغذاء في أفريقيا وتهديدها للسلم والأمن الدوليين

إحاطة إعلامية يقدمها السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

تقرر ذلك.

أدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد جيمس موريس، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من مدير برنامج الأغذية العالمي، السيد جيمس موريس. وبعد الإحاطة الإعلامية سأعطي الكلمة للأعضاء الراغبين في توجيه أسئلة إلى السيد موريس.

أعطي الكلمة الآن للسيد موريس.

السيد موريس (تكلم بالانكليزية): أشكركم شكرا جزيلا، سيدي، على ما حظيت به من الامتياز والسعادة والشرف على نحو فريد بوجودي معكم اليوم بالنيابة عن برنامج الأغذية العالمي.

إن الغرض من زيارتي أن أتكلم عن أفريقيا، وربما بتركيز على الجنوب الأفريقي، ولكن برنامج الأغذية العالمي، شأنه في ذلك شأن جميع أعضاء المجلس، يركز اهتمامه بشدة على المسائل المتعلقة بالعراق. ونحن لدينا وجود في العراق منذ عام ١٩٩١ وظللنا من بين المنفذين الرئيسيين لبرنامج النفط مقابل الغذاء منذ عام ١٩٩٥. ويسعدني أن أستقبل أسئلة الأعضاء أو تعليقاتهم بشأن عمل برنامج الأغذية العالمي في العراق بعد أن أختتم بياني.

إن عملنا في العراق يركز على احتمال أن يتعين علينا تغذية ٢٧ مليون شخص في ذلك البلد بتكلفة مقدارها ١,٣ بليون دولار لمدة ستة أشهر. ومما يثير الاهتمام أن مهمتي اليوم أن أتكلم عن أفريقيا، حيث يوجد ٢٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية ويتعرض ٥٠ مليون شخص لخطر شديد، وخاصة النساء والأطفال. لقد كان لدى سكان العراق برنامج تموين غذائي حكومي سخي. وبوسعي أن أقول لأعضاء المجلس اليوم إن لدى سكان العراق في منازلهم من المؤن الغذائية ما يكفيهم لمدة شهر. ومن دواعي السخرية، أنه إذا كان للناس في بعض مناطق أفريقيا من المؤن الغذائية ما يكفيهم لمدة شهر، لغمرهم الفرح. والواقع أن لدينا شيئا من ازدواجية المعايير في العالم. كيف يجوز لنا أن نقبل بشكل روتيني مستوى من المعاناة واليأس في أفريقيا لا نقبله على الإطلاق في أي مكان آخر من العالم؟ أرى أنه لا يمكننا البتة أن ندع هذا الأمر يستمر.

ولا تزال أسباب الأزمات الغذائية في أفريقيا إلى حد كبير على نحو ما وصفتها في كانون الأول/ديسمبر – تركيبة قاتلة من موجات الجفاف المتكررة؛ والسياسات الاقتصادية الصعبة والفاشلة؛ والحرب والصراع؛ والأثر غير العادي،

الذي يكاد لا يوصف، لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وستكون لبرنامج الأغذية العالمي ميزانية في أفريقيا هذه السنة تبلغ ١,٨ بليون دولار. وأود أن أقول لكم إن هذه الميزانية تساوي ميزانية برنامج الأغذية العالمي برمتها على نطاق العالم في عام ٢٠٠٢.

لقد انخفضت الالتزامات المتعلقة بالمعونة الغذائية العالمية على نطاق العالم انخفاضا شديدا خلال السنوات العشر الماضية، من ١٥ مليون طن متري في عام ١٩٩٩ إلى أقل من ١٠ ملايين طن متري السنة الماضية. وتخبرنا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الجوع المزمن في الواقع يتصاعد في العالم النامي خارج الصين، وتخبرنا منظمة الصحة العالمية أن الجوع ما زال يمثل أكبر عامل في اعتلال الصحة في العالم.

هناك أخبار سارة. لقد وضع الأمين العام كوفي عنان موضوع الجوع في أفريقيا في مقدمة برنامج عمله. ثانيا، تعمل فرنسا والولايات المتحدة معا، في إطار مجموعة الثمانية، على تركيز اهتمام العالم على الأزمات الغذائية في أفريقيا. وسيضع الرئيس شيراك هذا الموضوع في مقدمة برنامج العمل في اجتماع مجموعة الثمانية المزمع عقده في إيفيان في حزيران/يونيه، وقد أعلن الرئيس بوش إنشاء صندوق جديد بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لمنع المجاعة في أفريقيا.

وفي الجنوب الأفريقي، وبدرجة أقل في القرن الأفريقي، يتزايد أثر الإيدز على الهياكل السياسية والاقتصادية يوميا. ففي كانون الثاني/يناير، رجعت إلى المنطقة برفقة ستيفن لويس، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإيدز في أفريقيا. وقد أذهلنا الأثر الذي أحدثه المرض على الحكم وقطاع الأغذية، وعلى كيفية تداخل الاثنين. إن أغلبية المواهب السياسية والتقنية في أفريقيا تموت أو تهاجر – وذلك استنزاف هائل لموارد أفريقيا البشرية. لقد قضى أكثر من ٧ ملايين مزارع أفريقي نحبهم بسبب الإيدز. ولن نشعر بقمة أثر الإيدز في أفريقيا قبل الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧.

كيف يمكن إعادة إنتاج الأغذية إلى ما كان عليه في بلدان لم تعد لها خدمات صالحة للتوسع الزراعي؟ كيف يتعلم الأطفال الريفيون الزراعة عندما يكون آباؤهم مرضى لدرجة لا يستطيعون بها تعليمهم؟ وكيف تحافظ على نظام تعليمي أساسي للأطفال عندما يموت مدرسوهم على نحو أسرع من تدريب المدرسين الجدد؟

في محادثة مع رئيس زامبيا لن أنساها مطلقا، قال لي ”جيم، إن أهم شيء يمكن أن تفعلوه لشعب زامبيا هو مساعدتنا على تدريب المعلمين. لقد فقدنا في السنة الماضية ٢ ٠٠٠ معلم للموت بسبب الإيدز في زامبيا، و لم نتمكن إلا من إيجاد بديل لنصفهم فقط.“

والخبر السار أنه بفضل سخاء العديد من بلدانكم، وعمل برنامج الأغذية العالمي، وشركائه من المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة الهامة الأخرى، تمكنا من إيصال أكثر من ٦٢٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية في المنطقة إلى أكثر من ١٠ ملايين شخص، وتم تفادي حدوث الموت والجوع على نحو خطير.

وقد تلاشت مشكلة الأغذية المحورة وراثيا و لم تعد تؤخر أو تعوق شحنات الأغذية. وأصبحت خمسة بلدان من بين البلدان الستة المحتاجة إلى المعونة في الجنوب الأفريقي تقبل الآن الأغذية المصنعة والمطحونة المحورة وراثيا. وما كنا سنستطيع مطلقا تحقيق مستوى إيصال شحنات الإغذية الذي حققناه الآن من دون تعهد تلك البلدان بحل المشكلة المتعلقة بموضوع الأغذية المحورة وراثيا.

وما زال برنامج الأغذية العالمي يشعر بالقلق على نحو خاص بشأن زمبابوي، حيث كانت هناك تقارير إعلامية عديدة عن أن المساعدة الغذائية تستخدم لأغراض سياسية. وفي الحالات القليلة التي تلقينا فيها تقارير موثوقا بها عن سوء الاستخدام، قمنا بتعليق تلك العمليات. وقد اجتمعت بالرئيس موغابي ست مرات، وعرضنا خدمات الأمم المتحدة لمراقبة توزيع الحكومة للأغذية هناك والتحقق من ذلك، ولكننا لم نتلق ردا إيجابيا حتى الآن. والتضخم واحتكار الحكومة لقطاع الأغذية وأثر خطة إعادة توزيع الأرض، أمور يحتمل أن تعني الحالة الغذائية في زمبابوي لن تستقر في وقت قريب.

وهدفنا هو عدم استخدام المعونة الغذائية لأغراض سياسية في زمبابوي، بل إبعاد الأغراض السياسية عنها. ينبغي أن يتوفر الغذاء للجميع على أساس المبادئ الإنسانية، وأي اعتبار غير ذلك ليس سليما على الإطلاق. وتلك هي الحالة حيثما عملنا. إن الجوعى لا يحتملون الوقوع بين النيران السياسية المتقاطعة. وهناك من يريدوننا أن ننسحب في حالات الأزمة عقابا للحكومات ولاتخاذ موقف بشأن مسائل الحقوق السياسية أو حقوق الإنسان. ولكن برنامج الأغذية العالمي يعتقد أنه لا يمكن مطلقا استخدام المعونة الغذائية الطارئة لأغراض سياسية، لخير أم شر. وعندما يمنع من بيدهم السلطة، سواء كانوا حكومة أم متمردين، تقديم المعونة الغذائية إلى جماعات من السكان معرضة للخطر، سنعبر عن رأينا جهارا. ورغم أننا نعتبر دورنا محايدا مثل دور جمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإن دولنا الأعضاء قد طلبت منا أيضا أن ندافع عن الجوعى. وذلك الأمر قد جعلنا نمشي على حبل مشدود، وفي محاولة دائمة للمحافظة على التوازن. وعندما تتخذ الحكومات إجراءات اقتصادية مثل منع القطاع الخاص من الاتجار أو احتكار واردات الأغذية، الأمر الذي يقوض قطاع الأغذية ويؤدي إلى تفاقم الجوع، تتوقع منا دولنا الأعضاء أن نجهر برأينا، ونحن سنفعل ذلك.

وفيما يتعلق بالحالة في إثيوبيا وإريتريا والسودان — القرن الأفريقي — تماثل أعداد الأشخاص المعرضين للخطر أعدادهم في الجنوب الأفريقي. ففي الجنوب الأفريقي يتعرض للخطر أقل من ١٥ مليون شخص بقليل، نصفهم في زمبابوي. وفي إثيوبيا يتعرض أكثر من ١١ مليون شخص لخطر الجوع بصورة قاطعة، بالإضافة إلى ثلاثة ملايين يقفون على الحافة: أي ما بين عشرين وخمسة وعشرين في المائة من السكان.

والحالة في إريتريا أصعب من ذلك بكثير. فهي بلد أصغر وذو سكان أقل، ولكن فيه ٢.٢ مليون شخص من بين ٣.٣ مليون شخص يتعرضون للخطر بصورة قاطعة. وزاد الصراع الحالة تعقيدا بوجود العديد من أفراد الجيش في انتظار إعادتهم إلى مدنهم والاستقرار فيها.

ومن الواضح أن الجفاف هو المتهم الرئيسي في القرن الأفريقي. وقد تلقينا استجابة جيدة لاحتياجاتنا في إثيوبيا، ولكننا تلقينا استجابة ضئيلة لعملنا في إريتريا. والأمر المثير للاهتمام بشأن إثيوبيا أنها تتلقى أعلى معدل دعم طارئ لكل فرد من بين جميع بلدان العالم، وأدنى معدل دعم إنمائي لكل فرد. ومن حسن الحظ أنني كنت هناك مؤخرا، وزرت جماعات سكانية حيث ساعد ما تساوي قيمته بضع مئات من الدولارات من الأغذية استخدمت بصورة سليمة في برامج الغذاء مقابل العمل تلك الجماعات على التخطيط لمستقبلها، والتفكير بشأن التربة وتعرية التربة والتفكير بشأن حجز المياه في خزانات. إنها خططت وأعدت، وهي ستجتاز هذه الأزمة. وهي في هذه التجربة أعدت ملاكا من القيادة الاجتماعية من شأنه أن يخدم تلك الجماعات على نحو ممتاز لفترة طويلة من الزمن.

وفي غضون ذلك، على بعد بضعة أميال، لم يتم ذلك النوع من الاستعداد — الاستثمارات في الوقاية والتنمية — وأصبحت الجماعات المحلية في كارثة. وتوجد حوالي ١٠ ٠٠٠ جماعة محلية في إثيوبيا تحتاج إلى هذا النوع من المساعدة. ونحن نعمل الآن في ٨٠٠ منها.

لقد تدهور الأمن الغذائي أيضا في السهل الغربي– موريتانيا والرأس الأخضر وغامبيا والسنغال ومالي — بوجود حوالي مليون شخص معرضين للخطر. ونحن ممتنون للعديد من البلدان الأعضاء على الاستثمارات التي قامت بها في منظوماتنا للاستجابة المبكرة للإنذار فيما يتعلق بالأغذية. إننا لم نكن مستعدين للمشكلة في إثيوبيا قبل ١٥ سنة. وبوجود المنظومات الجديدة للاستجابة المبكرة، ونظم التقدير ونظم المراقبة، أصبحنا الآن أفضل استعدادا بكثير للاستجابة.

أما المسائل في أنغولا فإنها تختلف شيئا ما، وكذلك في الجنوب الأفريقي، وهما يخرجان من صراع وعنف مسلح دام ما بين ٣٠ إلى ٤٠ سنة. والخبر السار هو أن هناك سلاما على الأرض. وتوفر الأغذية أمر أساسي لإنعاش الاقتصاد الأنغولي وللمحافظة على السلام. وكان هدفنا في البداية إطعام حوالي مليون شخص في أنغولا. ولكن بحلول حزيران/يونيه سيصبح العدد ٢.٢ مليون شخص. إن أنغولا بلد غني يحتاج، مع مرور الزمن، إلى إنشاء نظام زراعي أساسي.

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ومسؤوليتنا هي توفير الأغذية. ونحن اليوم نطعم في أفريقيا ١,٨ مليون لاجئ و ٥,٧ مليون شخص مشرد داخليا. وهذه تكلفة باهظة. والاضطراب الذي سينتج عن هذه العملية إذا لم يجر القيام بها على نحو سليم ستكون له آثار هائلة على البلدان التي نعمل فيها. وهذه المسألة تتسم بصعوبة خاصة في أفريقيا الغربية الساحلية. وقد تابع جميع الأعضاء المشاكل في كوت ديفوار وليبريا، حيث يوجد ما بين ٤ و ٥ ملايين لاجئ — الناس ينتقلون من مكان إلى مكان. فالصراع يحدث فوضى عارمة في المنطقة.

وهناك أمور ينبغي لنا القيام بها وأمور يمكننا القيام بها. لقد حذر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي من أن مصير أكثر من ١,٢ مليون لاجئ في أفريقيا غامض بسبب الافتقار إلى تمويل المعونة الغذائية التي تشتد الحاجة إليها. وهناك مناطق اضطررنا فيها إلى إنقاص الحصص الغذائية بنسبة النصف أو بمقدار ٢٥ في المائة. ويخشى من حدوث إعاقات رئيسية لسبل وصول الأغذية في تنزانيا وأوغندا وكينيا وليبريا وسيراليون والجزائر والسودان. وهي البلدان الرئيسية التي تستضيف اللاجئين في أفريقيا.

وقبل بضعة أسابيع عقدنا هنا، في الأمم المتحدة، دورة اجتماعات إيجابية للغاية مع مجموعة الثمانية، افتتحها الأمين العام، وتكلمنا فيها عما ينبغي أن يفعله العالم لوضع المسائل في أفريقيا على أساس أقوى. وتكلمنا عن أنه سيتعين على الأفارقة أنفسهم في نهاية المطاف توفير القيادة. وسيصبحون مسؤولين عن سياساتهم الداخلية. وينبغي حل المسائل المتعلقة بالتجارة العالمية على نحو لا تكون به مثبطا كبيرا للإنتاج الزراعي والتصدير في بعض مناطق أفريقيا.

والمواضيع الرئيسية التي تركناها لدى مجموعة الثمانية في تلك المناسبة هي كما يلي.

أولا، نحتاج إلى التزام أقوى من جانب المانحين لتقديم المساعدة الغذائية الطارئة على أساس استهداف أفضل ونظم أكثر تطورا للإنذار المبكر. وبرنامج الأغذية العالمي يتم تمويله بالكامل من خلال الإسهامات الطوعية من البلدان. ونحن

لا نتلقى أي تمويل رئيسي من الأمم المتحدة. وإننا نمثل أكبر هيئة للمساعدة الغوثية في العالم، وميزانيتنا السنوية أكبر من ميزانية الأمم المتحدة لعمليتها في مدينة نيويورك. ونتلقى ٩٠ في المائة من دعمنا من تسعة بلدان بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وهناك ٢٤ بلدا آخر لديها القدرة الآن على مساعدتنا، كما أن هناك كثير من البلدان التي لديها الآن فوائض يمكن أن تساعدنا بتوفير السلع ولكنها لا تملك السيولة النقدية لدفع تكلفة النقل.

إننا نبحث عن وسائل لجمع تلك البلدان التي لديها السيولة النقدية مع البلدان التي لديها السلع، وسنرى كيف يمكن أن نجعلها تعمل معا. وثمة إمكانيات هائلة في هذا الصدد. فقد تعهدت الهند بإرسال مليون طن متري من القمح إلى أفغانستان لمساعدتنا في إنتاج بسكويت ذي سعرات حرارية عالية لصالح مليون من تلاميذ المدارس في هذا البلد. ونحتاج إلى المساعدة من البلدان التي يمكنها المعاونة في نقل البسكويت المنتج من القمح في الهند. وقد حصلنا على دعم طيب للمرة الأولى على الإطلاق من الاتحاد الروسي. ونعمل جاهدين على إدخال شركاء جدد في برامجنا.

ثانيا، إننا نحتاج إلى زيادة ضخمة في الدعم من أجل الاستثمار في البنية الأساسية الزراعية، الجزئية والكلية على حد سواء، لا سيما البنية الأساسية في مجال الري، وكذلك في مجالي الطرق والأسواق. وثمة حاجة إلى جعل العمل الزراعي أيسر للنساء. فالنساء يؤدين نحو ٨٠ في المائة من العمل الزراعي في أفريقيا. وتشكل النساء الآن نسبة ٥٨ في المائة من المصابين بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. ومع ذلك، ينتظر منهن أن يقمن بإنتاج الغذاء وتقديم الطعام. كما ينتظر منهن أن يقدمن الرعاية لكثير من المصابين بحالات خطيرة في بيوتهم أو في المناطق التي يوجدون فيها. لا بد للعالم أن يركز على جعل الإنتاج الزراعي أيسر للنساء في أفريقيا.

وكانت لي زيارة طيبة مع وزير الزراعة في ملاوي، الذي قال لي: ”جيم، إن أهم شيء يمكن للعالم أن يفعله من أجلنا هو أن يستثمر حوالي ٧٧ مليون دولار في نظام للري يخدم ملاوي بصورة عامة“. إن ملاوي بلد يوجد بها بحيرات ضخمة وموارد مائية هائلة، وإذا أنشأنا نظاما جيدا للري، سيمكننا معالجة مشاكلنا الزراعية بصورة كبيرة. وإن دعوة الأمين العام إلى ثورة خضراء في أفريقيا كانت من أهم البيانات التي أُدلِيَ بها في الآونة الأخيرة.

ثالثا، إننا نقترح تمويلا بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لصالح صندوق المساعدات الغذائية الطارئة في أفريقيا ليكون حسابا للاستجابة المباشرة يمكن استخدامه في بداية أي أزمة غذائية. وفي حسابنا للاستجابة الطارئة الآن ٣٥ مليون دولار، وخبرتنا تشير إلى أن تلك الدولارات المتوفرة لاستثمارها مباشرة عندما تلوح أزمة في الأفق هي تلك التي تسمح للأسر بالحفاظ على مزارعها وألا تبيع أدواتها؛ إذ أن مساعدة قليلة في البداية تساوي الكثير من المساعدة في وقت لاحق من العملية.

وأود أن أقول أيضا إننا إبان الأزمة في الجنوب الأفريقي نجحنا نجاحا كبيرا في الحصول على النقد والسلع لتلبية المتطلبات الغذائية. ولكننا لم ننجح كثيرا في إيجاد الموارد اللازمة للمواد غير الغذائية. فالمياه، والمرافق الصحية، والصحة والأدوية والتلقيح والمسائل التعليمية لا تقل أهمية عن الغذاء. وبصورة ما، فإن مجتمع المانحين يجد أن من الأيسر التركيز على الغذاء وأن التركيز على المسائل الأخرى أكثر صعوبة – وإن كنت ممتنا لذلك بصفتي رئيسا لبرنامج الأغذية العالمي. وإن الاستثمارات المقدمة في الأدوات الزراعية والبذور والأسمدة لها أثر كبير وهي تساعد السكان

على الوقوف على أقدامهم من جديد. وأشجع الأعضاء على أن ينظروا في مثل هذه المواضيع.

وقد أشرت في السابق إلى مسألة المانحين غير التقليديين.

أخيرا، اسمحوا لي أن أقول إن أهم جزء في عملنا في اعتقادي هو مسألة التغذية في المدارس. فهناك ٣٠٠ مليون طفل جائع في العالم. وإذا أخذنا الهدف الإنمائي للألفية لخفض الجوع والفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ بجدية - هناك ٨٠٠ مليون جائع في العالم، يشكل الأطفال نحو ٤٠ في المائة منهم؛ ونصف عدد الأطفال لا يذهبون إلى المدارس، ومعظم هؤلاء من الفتيات - فإن أهم استثمار يمكن أن نقوم به يكمن في تعليم الأطفال. إن الأطفال المتعلمين يصبحون مواطنين أفضل، ومعلمين أفضل، وآباء أفضل، ومزارعين أفضل. وأيا كان اختيار الشخص لمستقبله، فإن تعليم الفرد يؤثر تأثيرا مباشرا على نوعية الحياة ونوعية المجتمع.

إننا نعرف كيف نطعم طفلا في المدرسة بحوالي ٣٥ دولارا في السنة. وبأقل من دولار واحد في السنة، يمكن توفير رعاية صحية استثنائية تقودها منظمة الصحة العالمية، مما يقلل الأمراض التي تسببها الديدان وكل أنواع المشاكل الصحية الخطيرة الأخرى. لقد قمنا بتغذية ١٦ مليون طفل في العام الماضي؛ وعلينا أن نغذي ١٠٠ مليون طفل في العالم وأن نطعم ٥٠ مليون طفل آخر في أفريقيا. وسيكون ذلك أفضل استثمار في حد ذاته، وأكبر عامل مؤثر يمكننا أن نحققه على مستوى العالم لبدء تغيير مستقبل أفريقيا رأسا على عقب.

إنني ممتن بما يفوق قدرتي على التعبير عن الامتنان لذلك العدد الكبير من البلدان التي ساعدتنا. في الأسبوع الماضي، تلقيت مكالمة هاتفية رائعة من كندا. لقد تعهدت كندا بتقديم ٧٥ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة لتغذية أطفال المدارس. وقمت من فوري بزيارة رائعة لسويسرا، إذ التزمت تلك الدولة بتغذية ١٠ ٠٠٠ طفل إضافي من أطفال المدارس. ونسعى جاهدين لإشراك القطاع الخاص في عملنا. فهناك شركة هولندية كبيرة - هي شركة تي بي جي - ويعمل بها ١٥٠ ٠٠٠ موظف، قد ألزمت كل موظف من موظفيها بأن يطعم طفلا من أطفال المدارس. وإذا فكرنا مليا وكنا مبدعين بشأن هذا الأمر، وبحثنا في مجالات كثيرة، ستكون لدينا الفرصة لتغيير العالم بتغذية أطفال المدارس.

أود أن أشدد على الأهمية الكبيرة لعمليات حفظ السلام والدبلوماسية. فالحروب والصراعات، في أفريقيا وكما يحدث في مناطق أخرى من العالم، سرعان ما تفضي إلى الجوع. والجوعى الذين لا طعام لديهم سيقدمون على تصرفات محفوفة بالمخاطر وسيكونون أكثر عدوانية. والحروب والصراعات تقلل الإنتاجية وتزيد من انتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تزيد من أعداد اللاجئين والمشردين داخليا وتؤثر على الأطفال تأثيرا كبيرا. والحرب تغير من اهتمامات البلدان وأولوياتها. ولا شك في أن الجوع والفقر يغذيان الصراع في كثير من أنحاء أفريقيا، ويحرمان الأفارقة من المستقبل الباهر الذي يستحقونه. إن معاناتهم لا يمكن أن تعني بالنسبة لنا ما هو أقل من المعاناة التي نراها في أنحاء أخرى من العالم اليوم. وعلينا جميعا أن نفعل المزيد من أجل المساعدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على إحاطته الإعلامية الهامة التي تأتي في الوقت المناسب بشأن مشكلة تؤثر بشكل مباشر على قطاع كبير جدا من السكان.

أود أن أذكِّر أعضاء المجلس بأن لدينا قائمة طويلة جدا بالمواضيع التي ينبغي النظر فيها بعد ظهر اليوم، ونود أن تستفيد من وجود السيد موريس بأكبر قدر ممكن. ولذا، أطلب إلى أعضاء المجلس أن تقتصر أسئلتهم وملاحظاتهم على ما هو ضروري للغاية حتى يمكن أن تكون هذه الجلسة تفاعلية حافلة بالمعلومات، وليس مجرد جلسة للاستماع إلى بيانات.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شكرا للسيد موريس. كان ذلك البيان ممتازا بحق بشأن هذا الوضع الصعب جدا جدا. وأود أن أشكره أيضا على عمله الدؤوب والعمل الجاد الذي تقوم به منظمته في محاولة التعامل مع هذا الوضع.

ولسوء الطالع، حدد السيد موريس عناصر الحالات الطارئة التي تضطرنا إلى التعامل في المدى القصير ومع حالات مزمنة. وقد أشار في تعليقاته إلى كثير من العناصر الأخرى التي تجعل التعامل مع ذلك أكثر صعوبة: مثل التعقيدات التي من صنع البشر، وتسييس الغذاء، والآثار المترتبة على الحرب. وننضم إلى السيد موريس في معارضة استخدام الغذاء كسلاح، ونشعر بالجزع بصفة خاصة إزاء أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظرا للعديد من الأسباب التي سردها.

وما أود أن أسأل السيد موريس عنه، على ضوء كل ذلك، ماذا كانت رسالته الأخيرة إلى المانحين بشأن الأزمة؟ وماذا كانت استجاباتهم وما هو تقديره للاحتياجات التي لم تُلَبَّ حتى الآن ولا نزال نواجهها في عام ٢٠٠٣؟

السيد بلينغا — إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن مدى سعادتي لوجود السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، معنا اليوم. لقد كلمنا عن قضية بالغة الصعوبة والأهمية: وهي أزمة الغذاء في أفريقيا، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

نحن سمعنا إلى حد ما تكرارا لما قيل لنا في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن العقبات الرئيسية أمام أنشطة البرنامج: الظروف المناخية، ظروف الصحة والتصحاح، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتلك العقبات التي يمكن اعتبارها من صنع الإنسان، مثل الاضطرابات الأهلية ومشكلات الحكم.

والسؤال الذي أود أن أطرحه على السيد موريس – استجابة لندائكم، سيدي الرئيس، كي نتطرق مباشرة إلى لب الموضوع – هو السؤال التالي. لقد تم توسيع ولاية برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٩٩ لجعل البرنامج أداة للتنمية. وفي الحقيقة، طولب البرنامج باستخدام المساعدات الغذائية، بشكل أساسي وكأولوية، لدعم إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كان ذلك الهدف الرئيسي. وتتعلق الأهداف الأخرى بما تسمى بحالات الطوارئ التي تستلزم مواجهة الاحتياجات الفورية للاجئين والذين يقعون من السكان ضحية للأزمات الإنسانية.

في الوقت الحالي، تبدو المهام والأهداف الطارئة، في الحقيقة، أمورا بالغة الأهمية بالنسبة لما يفعله البرنامج. وماذا عن المهمة الأساسية الرامية إلى تلافي حالات الطوارئ، أي استخدام المساعدات الغذائية في دعم أعمال التنمية؟ هذا هو سؤالي الموجه إلى المدير التنفيذي؛ إنه يشير إلى الولاية الجديدة للبرنامج. ونحن نشيد بعمل البرنامج، الذي هو مفيد كثيرا في حالات الطوارئ، بما في ذلك الحالة في العراق اليوم. ولكن ذلك لا يمنعنا عن العودة إلى لب الولاية، وهو دعم العمل الإنمائي لتلافي وقوع حالات طوارئ.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد موريس على إحاطته الإعلامية والمعلومات القيمة التي قدمها إلى المجلس اليوم.

كما ذكر متكلمون سابقون، لا يسع المرء إلا أن يشعر بدهشة شديدة حيال أبعاد المهمة، وحيال حدة الأزمة، وحيال الصعوبات التي يواجهها برنامج الأغذية العالمي في محاولته معالجة حالات، مثل حالة إثيوبيا وإريتريا، التي وصف لنا السيد موريس طابعها الملح. ومثلنا مثل السفير كننغهام، نحن نتساءل كيف يمكن للبرنامج اليوم أن يواجه حالة طارئة تؤثر في ١١ مليون إنسان بدون التأكد — أو أن نكون على الأقل متأكدين – ما هي التبرعات الحقيقية المتوقعة من البلدان الأعضاء؟ لذلك فإن سؤالي الأول يشبه السؤال الذي طرحه السفير كننغهام: في ظل حالة مثل تلك الحالة القائمة بين إثيوبيا وإريتريا، ما هي المساعدة التي يمكن أن نتوقع الحصول عليها كي نواجه حجم هذه الأزمة؟

وثانيا، من الواضح أنه عندما يقال إن الجوع المزمن يتزايد في العالم النامي وأن الجوع في العالم لا يزال السبب الرئيسي لحالات الطوارئ الطبية أو حالات النقص الطبية، فنحن نتناول مسائل تتعلق بالنظام. وكما قال ممثل الكاميرون، نحن نواجه مشكلات تتعلق بسياسات التنمية وكيف نتصدى لها. ولدى الأمم المتحدة أدوات لهذا الغرض. فما فتئنا طيلة عقود ننشئ هيئات داخل الأمم المتحدة مهمتها تقييم الأوضاع في البلدان النامية ومحاولة توفير الاستجابات لها، خاصة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي استجابات تتعلق بكيفية تمكن النظام الدولي من معالجة هذه الأمور. وأود أن أسأل السيد موريس إذا كانت لديه أفكار أخرى في هذا الشأن.

وأخيرا، ورغم إدراكي التام لخطورة الحالة في أفريقيا، شرح السيد موريس في مستهل خطابه المهام التي يضطلع بها البرنامج في العراق. وأود أن أثير إمكانية عقدنا لجلسة أخرى يمكن فيها للسيد موريس أن يتناول تلك القضية بشكل مباشر.

السيد شوماخر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد موريس كثيرا على العرض الممتاز، وخاصة على جهوده المستمرة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس. وأود أن أعترض بعض الشيء على إحدى الملاحظات الأولية التي أبداها عندما قال إننا نقبل على نحو روتيني بحالة في أفريقيا لا نقبلها عادة في أنحاء أخرى من العالم. هل بالفعل نقبل على نحو روتيني بمثل هذه الحالات في أفريقيا؟ وألا يشبه ذلك، إذا جاز لي القول، إجهاد المانحين؟

أتذكر جيدا أنه قبل ١٠ أعوام تقريبا كانت هناك أزمة غذاء أخرى خطيرة في الجنوب الأفريقي، واستجاب المجتمع الدولي بكفاءة عالية إلى نداء البرنامج وأطراف أخرى من أجل التصدي لتلك الأزمة. ونحن الآن نواجه الحالة نفسها.

وذكر السيد موريس أن هناك مشكلتين مترابطتين هما: آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأزمة الغذائية. وقد أشار هو وآخرون بصورة مبهمة إلى مشكلات ناجمة عن الأنشطة البشرية. أليست هناك ثلاثة عناصر مترابطة تشكل الخميرة الفتاكة التي تجعل من المستحيل تقريبا التصدي لتلك الأنواع من المشكلات في جميع أنحاء العالم؟ أليس مزيج الحكم غير الرشيد وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأزمة الغذائية هو المشكلة التي تواجهنا اليوم؟

وفي ذلك السياق، سؤالي هو التالي. هل يتفق السيد موريس على أنه دون اتخاذ نهج سليم نحو إرساء الحكم الرشيد في جميع أنحاء العالم، فإن أي جهد معزول للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الأزمة الغذائية سيظل

نهجا جزئيا؟ وأود أن أذكر أن الحكم الرشيد عنصر هام وهدف مهم في إعلان الألفية، الذي اعتمده رؤساء دولنا قبل ثلاثة أعوام. ولسوء الطالع، أنه لا يقع تحت عنوان ''الأهداف الإنمائية للألفية''. ويحدوني أمل كبير، عندما تُذكر الأهداف الإنمائية للألفية في مناقشة هذه المسألة مستقبلا بوصفها نداء مبررا للمتبرعين كي يساعدونا في التصدي لهذه المشكلات، أن يصبح هذا العنصر الثالث للحكم الرشيد أيضا من الأهداف المهمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للسيد جيمس موريس على إحاطته الإعلامية الممتازة والشاملة. إننا ندرك العمل المتميز الذي قام به برنامج الأغذية العالمي في كثير من الأزمات، بما في ذلك في بلد مجاور، هو أفغانستان - كما أننا نكِّن تقديرا بالغا لذلك البرنامج.

وفي سياق العرض الذي استمعنا إليه بعد ظهر هذا اليوم، فإن المسألة الأساسية التي علينا أن نستكشفها هي الصلة المحددة بين الأزمة الغذائية في أفريقيا وتهديد السلام والأمن، وإنني مهتم للغاية بأن أعلم إن كان للسيد موريس أي أفكار عن كيفية قيام هذه العلاقة تحديدا - سواء كانت موجودة بطريقة سلبية، ومن الممكن إنشاؤها بطريقة إيجابية.

وقد قال السيد موريس إن هدفنا ليس إضفاء الطابع السياسي على العون الغذائي وإنما إزالة الطابع السياسي عنه - في زمبابوي على سبيل المثال - وأنه ينبغي توفير الغذاء للجميع على أساس المبادئ الإنسانية. وأعتقد أن ذلك صحيح بصورة مطلقة - لكن، على سبيل المثال، هل يمكننا استخدام تقديم المساعدة الغذائية - الأمن الغذائي - بوصفه حافزا لتسوية الصراع في بعض الأزمات التي تواجهها أفريقيا وربما أماكن أخرى؟ ودون إضفاء الطابع السياسي ودون حرمان الناس من الاحتياجات الإنسانية، هل يمكن توفير ليس العون الغذائي فحسب، وإنما المساعدة الزراعية والدعم الإنمائي والتقني بوصفها عناصر لتسوية الصراع في أفريقيا وفي أماكن أخرى؟

وثانيا، أود أن أطرح سؤالا ربما هو أكثر إلحاحا للسيد موريس. هناك جفاف يلوح في الأفق وصراع بين إثيوبيا وإريتريا في منطقة القرن الأفريقي. كيف يعتقد أن الجفاف قد أدى إلى تفاقم الصراع أو أنه عمل عكس ذلك. وأعتقد أن العون الغذائي الذي تلقته إثيوبيا أكثر سخاء مما تلقته إريتريا - هل هناك أي أسباب لذلك، وإذا كان الأمر كذلك، هل لهذه الأسباب صلة بالصراع الدائر حاليا؟ تلك بعض الأفكار التي طرأت من الإحاطة الإعلامية.

وأخيرا، أود أن أقول إنني أؤيد اقتراح زميلي السفير بالديس بأن يتلقى مجلس الأمن إحاطة إعلامية مماثلة فيما يتعلق بالحالة في العراق.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أتيح الفرصة الآن للسيد موريس لكي يرد على الأسئلة المطروحة حتى يمكن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يودون طرح أسئلة رد عليها السيد موريس بالفعل أن يتجاوزوا تلك الأسئلة وأن يركزوا على الردود التي سيدلي بها الآن. أعطي الكلمة للسيد موريس.

السيد موريس (تكلم بالانكليزية): ردا على السؤال الذي طرحته الولايات المتحدة - وأنا أشكر الولايات المتحدة؛ ينبغي القول إنه في عام ٢٠٠١، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٦٠ في المائة من المساعدات الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي - وهي آخر رسالة ما فتئنا نحاول نقلها فيما يتعلق بالجنوب الأفريقي - وبالمناسبة، اتفق تماما مع ممثل ألمانيا بشأن القيادة والحكم؛ فهما أمران محوريان وأساسيان لكل شيء. وتغمرنا قضية الأطفال. فهناك ١١ مليون يتيم بسبب الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولدى

زمبابوي ٠٠٠ ٧٨٠ يتيم؛ ولدى ملاوي وزامبيا ما بين ٠٠٠ ٤٠٠ و ٠٠٠ ٥٠٠ يتيم. ويرأس نصف الأسر أشخاص أعمارهم أكثر من ٦٥ عاما وليس من غير المألوف أن نرى أسرة من خمسة أطفال ترأسها فتاة صغيرة عمرها ١٤ عاما لها نفس حجم حفيدتي التي تبلغ من العمر ٧ أعوام. إن المسؤولية التي يتحملها العالم تجاه هؤلاء الأطفال مسؤولية جسيمة فيما يتعلق بتعليمهم وغذائهم وصحتهم.

وكان لذلك أكثر الآثار تدميرا على هيكل الموارد البشرية للحكومات والمؤسسات. وقد ذكرت فقدان المعلمين، ونضوب وفقدان الموارد البشرية. ونحن في مرحلة نتكلم فيها عن أنظمة للتعويض. وأساسا، ذهب الموظفون الطبيون - الأطباء والممرضون والصيدلانيون - في الجنوب الأفريقي - والموهبة اللازمة لمعالجة هذه المسألة هائلة. لذلك لا بد من التركيز على الأطفال وعلى موهبة الموارد البشرية. إن قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هائلة. فقد توفي أكثر من نصف مليون شخص في تلك البلدان الستة في العام الماضي نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وهناك ٣٠ مليون شخص من المصابين في أفريقيا، أكثر بنسبة ٣,٥ في المائة من العام الماضي؛ كما أن ٣٤ في المائة من السكان البالغين في زمبابوي مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع أعداد مماثلة في أماكن أخرى في ذلك الجزء من العالم.

وما فتئنا نركز على أهمية الاستثمار الزراعي على كلا المستويين الجزئي والكلي، وعلى أهمية توسيع قاعدة المانحين. وكل شخص في العالم تقع عليه المسؤولية الأولية عن أن يهتم بذويه، لكن علينا جميعا بعض المسؤولية عن الذين هم في أماكن أخرى وفي وضع أسوأ من وضعنا. إننا نعمل بجد كبير لتوسيع قاعدة مانحينا. وسنحتاج إلى ٣,٨ مليون طن متري من الأغذية لكي نقوم بعملنا في أفريقيا هذا العام؛ وسنحتاج إلى ١,٨ بليون دولار، بالإضافة إلى ٣٠٠ مليون دولار تمثل عجزنا في احتياجات العام الماضي.

وقد زاد ٨ من أكبر ١٠ مانحين لنا دعمهم لبرنامج الأغذية العالمي زيادة كبيرة في العام الماضي. ونحن بحاجة إلى الإبقاء على نمو ذلك الدعم. وإننا نحتاج إلى مانحين جدد، ونحتاج إلى الحصول على العون من القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالسؤال من الكاميرون — لدينا مكتب إقليمي في ياوندي؛ وما فتئت الكاميرون صديقة عظيمة — قبل ١٠ سنوات، ذهب ٨٠ في المائة من دعمنا إلى التنمية. واليوم، يذهب ٨٠ في المائة من الدعم لأغراض العون في حالات الطوارئ. ولا أعلم ماذا حدث في العالم - إنني لست من العلماء. ولكننا، بالعمل مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نجري الآن ثلاثة أضعاف عدد تقييمات الكوارث الطبيعية مقارنة بعام ١٩٦٥، وضعفي عدد ما كنا نجريه في عام ١٩٩٠.

لقد حدث تغيير. ويفترض وجود موارد محدودة، وتستخدم الموارد في الإبقاء على حياة الناس وتقليل المعاناة البشرية في حالات الطوارئ. ونحن نحاول كفالة أن تكون لعملنا آثار إنمائية طويلة الأجل في مثل هذه الحالات. وإذا أطعمنا طفلا وشجعنا ذلك الطفل على الذهاب إلى المدرسة، فتلك تنمية. وإذا أطعمنا طفلا وعززنا المحتوى الغذائي لهذا الطعام باليود أو فيتامين (أ) أو الحديد، فهذه تنمية للموارد البشرية لذلك البلد لفترة زمنية طويلة. وتكمن بعض أهم استثماراتنا في برنامج العمل من أجل الغذاء حيث نتيح الموارد لإطعام الناس إذا شاركوا في إعادة بناء البنية الأساسية للمجتمع المحلي. وبذلك تكسب المجتمعات المحلية وتكسب الأسر.

ولكن يقلقنا قلقا شديدا أن ٢٠ في المائة فحسب من مواردنا توجه إلى التنمية البعيدة الأمد — إلى الوقاية. وتلك مشكلة هائلة في مكان مثل إثيوبيا؛ ومشكلة هائلة في جميع أنحاء العالم.

وطرح زميلنا من شيلي سؤالا بشأن المساعدة المطلوبة لإثيوبيا وإريتريا. وقد كانت خطتنا هي إطعام ما يقرب من ٤٠ في المائة من الجياع في إثيوبيا. وتتكفل الحكومة أو المنظمات غير الحكومية أو المساعدات الثنائية بالنسبة المتبقية. وكنا نجمع حوالي ٢٠٥ ملايين دولار هناك. ونحن نؤدي عملا جيدا — لقد جمعنا قرابة ٧٠ في المائة مما نحتاجه. والمسألة في إريتريا أصعب بكثير. لقد كنا نتطلع إلى جمع أكثر من ١٠٠ مليون دولار، ولكن الاستجابة كانت أقل من ٢٠ في المائة. ونحن نعمل على نحو جيد مع حكومة إثيوبيا.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره ممثل باكستان حول الصراع، فشعوري أن هناك ٩٠٠ ٠٠٠ جندي لا يزالون في الجيش الإريتري تتم إعادة توطينهم. وعدم توفر تلك القوة البشرية للعمل في الزراعة كان عاملا كبيرا في المشكلة في إريتريا. وأعتقد أن الصراع قد أدى إلى زيادة حدة المشكلة — ولا يتطرق الشك إلى ذلك.

إن الاستثمارات في نظم الإنذار المبكر، وفي نظم التقييم، وفي نظم الاستطلاع من أجل الزراعة والصحة ذات أهمية كبيرة. ويؤدي ذلك بنا إلى مسألة معرفة ما الذي يمكن أن يحدث في أقرب وقت ممكن لكي نستعد له. ونحتاج إلى قدر أكبر من الاستثمار لتحسين عملنا. والتكنولوجيا متوافرة. وفي تحليلنا لنوعية المشاكل، نجد أننا ركزنا في الماضي على المسائل المتعلقة بالأغذية فحسب. ولكن حينما نجري عمليات التقييم اليوم ونحلل مدى فداحة مشكلة الأغذية، نحتاج إلى أن ننظر إلى مشاكل أخرى أيضا.

وأتفق تماما مع زميلي من ألمانيا. فمسألة الإدارة الرشيدة والقيادة الجيدة مسؤولية جسيمة. وهناك بلدان، مثل زمبابوي، تواجه مشاكل عسيرة للغاية. وأنا أكثر تفاؤلا فيما يتعلق بالحالة الزراعية في ملاوي وزامبيا هذا العام — وبالمثل فيما يتعلق بموزامبيق وليسوتو وسوازيلاند. ولكن عدد من يتعرضون للخطر في زمبابوي قد ازداد ولم تطرأ زيادة على الإنتاج الزراعي. ولا يوجد نقد أجنبي يسمح بالاستيراد. ولا يعمل القطاع الخاص هناك. ولا يعمل مجتمع المانحين هناك. وتلك أمور ستتطلب قيادة هائلة إذا ما أردنا تغيير الحالة.

وقد أصاب السؤال من باكستان كبد الحقيقة بالربط بين السلام والأمن وبين المسائل المتعلقة بالأغذية. وليس لدي أي شك في أن الجياع يتصرفون بأسلوب مختلف عن تصرف من هم ليسوا جياعا. وحينما يتم تقديم الطعام للناس ويشرعون في معرفة أن لديهم أملا وفرصة ومستقبلا، تقل احتمالات لجوئهم إلى العنف. ويتضح أننا تكلمنا بصراحة عن مسألة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وقد استعملنا الأغذية إلى حد ما في حل الصراعين في أنغولا وفي سيراليون. وقدمنا الأغذية بوصفها حوافز لكي يلقي الناس بأسلحتهم، وقد نجح ذلك نجاحا جيدا. وفيما يتخطى ذلك، فهذه مسألة أعتقد نحن أكثر ميلا للتفكير فيها. ونحاول أن نبقي تركيزنا على البرنامج الإنساني الذي يرمي إلى عدم قبول العالم بموت الناس جوعا. وإننا قلقون خاصة حيال أكثرهم تعرضا للخطر، بمن في ذلك النساء والأطفال. ونحاول أن نبتعد عن جميع المناقشات السياسية الجارية، لكن ممثل باكستان طرح سؤالا جديرا بأن ننظر فيه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد موريس على أجوبته.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أدلي بتعليقين موجزين وأن أطرح سؤالا على السيد موريس. أولا، أشكره على بيانه البليغ الذي أعتقد أنه سيدفعنا إلى زيادة التفكير في الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن.

هذا يقودني إلى تعليقي الثاني. أود، السيد الرئيس، أن أشكركم خصوصا على إدراج هذه الجلسة في برنامجنا لهذا اليوم. نحن نبدأ الآن بإدراك الوضع الغذائي في أفريقيا الجنوبية وغيرها في القارة، وبالعواقب المباشرة التي تخلفها الأزمة الغذائية على أمن أفريقيا، فضلا عن الأثر السلبي الذي يخلفه الأمن - بل وعدم الأمن - على الأمن الغذائي.

ومن ذلك المنطلق، أعتقد أنه من الأهمية القصوى بمكان أن يتمكن المجلس في المستقبل من الحصول على المعرفة والقدرة لإدماجهما في نهجه بشأن المعلومات والحقائق الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، أؤيد تأييدا صادقا الاقتراح الذي تقدم به السفير بالديس. وأعتقد أن المجلس يجب أن يمضي حتى أكثر من ذلك. فعلينا ألا نشعر بالخجل أو القلق تجاه تجاوزنا لمجال اختصاصنا.

سؤالي إلى السيد موريس يتعلق بالصومال. لقد أشار إلى القرن الأفريقي. ومسألة الصومال مدرجة في جدول أعمال المجلس؛ إن ذلك البلد يواجه صعوبات رئيسية. فما هو الوضع فيما يتعلق بالأمن الغذائي لذلك البلد في القرن الأفريقي، وما هو موقف البلدان المانحة والمانحين عموما تجاه الصومال؟

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشاطر الزملاء شعورهم بشأن أهمية هذه الإحاطة الإعلامية عصر اليوم بشأن الدور الممتاز الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي. وأود أن يذهب ثناء المجلس على ذلك العمل إلى كامل الفريق الذي يرأسه السيد موريس. وهذا العمل هو عمل هائل - من أكثر أعمال الأمم المتحدة إثارة للإعجاب على الإطلاق.

وأود أن أعرف سبب وجودنا هنا في المجلس، نستمع إلى هذه الإحاطة الإعلامية. وأود أن اسأل السيد موريس عما يتوقعه من مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. فهو يقول إن برنامج الأغذية العالمي ينظر بصورة متزايدة إلى الأعراض لا الأسباب، ويتعامل مع تدفق البؤس الناجم عن الجوع وما يتصل به من مشاكل. وهذا يعني، على حد قوله، أن البرنامج ينظر إلى ما يتجاوز مسائل الأغذية وهو أقل قدرة بصورة متزايدة - وأعتبر أن ذلك هو ما قاله ضمنا - على التعامل مع أسباب ما يحدث.

ومع ذلك، فإن الأسباب، على نحو ما أستخلصه من التقرير، هي أسباب هيكلية بقدر ما هي طارئة، أو إنها تعزى إلى سوء الحظ أو سوء المناخ. ولذلك، فإنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تفعل شيئا إزاء هذه الأسباب الهيكلية، فضلا عن التصدي للبؤس الذي ينجم عن نقص الأغذية والافتقار إلى الخدمات الصحية في جميع أنحاء العالم. نعم، إن المسألة تتمثل في سياسة الإنتاج وترتيبات إنتاج الأغذية؛ نعم، إنها دوما عدم كفاية الأنشطة التي يضطلع بها المانحون؛ نعم، نحن نحتاج إلى ضعف ما لدينا من المال وإلى ضعف عدد الوكالات لتقوم بالعمل كله؛ إلا أنها تتعلق أيضا بالتفاعل مع المشاكل الصحية ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومع السلم والأمن على الأرض؛ ومع شكل الحكم؛ ومع المشاكل الطويلة الأجل والمشاكل القصيرة الأجل.

وبوسعنا أن نواصل التحليل، وإن البيانات التي أدلى بها السيد موريس خطيا وشفويا تفعل ذلك؛ ولكن المسؤولية عن المقترحات السبعة، التي قدمها في شكل كتابي، بالإضافة إلى المقترحات الستة التي ذكرها شفويا في نهاية عرضه،

لا تقع بالفعل على عاتق مجلس الأمن كما هو. إن مسؤوليتها تقع على عاتق أسرة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والحكومات على الأرض. ومع ذلك، فقد اختتم السيد موريس كلامه بالإشارة إلى الأهمية الحاسمة التي يتسم بها حفظ السلام والجوانب الدبلوماسية.

وربما كنت أود أن يقدم أمثلة عما يمكن لمجلس الأمن أن يفعله في الواقع. وهناك ثلاثة أمور تجول في خاطري. ويتمثل أحدها، بالطبع، في تسوية الصراعات. وقد أشار إلى تحسن الوضع في أنغولا وسيراليون؛ وإلى أن الوضع في إثيوبيا/إريتريا لم يتحسن بما فيه الكفاية؛ وإلى أن الحالة تسوء ربما في كوت ديفوار وأماكن أخرى. ولا تزال ليبيريا مشكلة وهناك أنحاء أخرى التي توجد فيها ثورات وحروب لا تزال صعبة.

ثانيا، هناك مشكلة التسييس والحكم. وربما كان ذلك أيضا من المجالات التي يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع فيها بدور ما.

والمجال الثالث – وهو مجال لم نتحدث عنه بالفعل بعد، إلا أنه مجال يتعين أن نناقشه فيما بيننا ومع المنظمات الشقيقة – هو مجال التنسيق. فإذا لم يكن وراء هذه الصورة من المجاعة والبؤس، مجرد المناخ والسياسة الزراعية وما يحدث على الأرض في المجال الزراعي فحسب، وإنما هناك أيضا الصحة والحكم والحروب وجميع أشكال الأمور الأخرى، ألا ينبغي أن يتطلع التفاعل بين برنامج الأغذية العالمي ومجلس الأمن إلى تنسيق الاستجابة؟ ليس من شأننا كله أن نهتم بهذه المجالات، إلا أنه من شأننا أن نهتم ببعضها وأن نعمل بالتالي مع الآخرين على القيام بها كلها. ألا يرى أن هناك حاجة ملحة إلى تحسين التنسيق داخل الجهاز الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، الذي قد يرجع معظمه إلى مشكلة الحكم؟

وقد ذكر السيد موريس زمبابوي لأنها المنطقة الوحيدة في الجنوب الأفريقي التي تسوء فيها الحالة أكثر من غيرها. ولم يقل ”بصورة لا لزوم لها“، ولكنه لم يشر إلى سبب مناخي أو إلى أي سبب متزامن. وثمة أمور هناك، يمكن أن تكون أفضل من وجهة نظر إنسانية؛ وكذلك الأمر في بعض الأنحاء الأخرى من أفريقيا، حيث يمكن أن تؤدي السياسات السليمة إلى تحسين الوضع على الفور. وإلى أي حد يعتقد السيد موريس بأن مجلس الأمن يحدث أثرا؟ ونظرا لأنه لم يبق لديه معنا اليوم سوى بضع دقائق أخرى، ما الذي يريد منا أن نفعله بالتحديد إلى أن يعود ليتحدث إلينا عنه مرة أخرى، ليجعل ما يراه من وجهة نظر برنامج الأغذية العالمي، يبدأ بالتحسن، بدلا من أن يصبح أسوأ فأسوأ؟

السيد مينينديز (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم سيدي أولا وقبل كل شيء لعقد هذه الجلسة المثيرة للاهتمام، التي نعتبرها هامة جدا. كما أود أن أشكر السيد موريس على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا، التي كانت موجزة إلا أنها كانت زاخرة بالمعلومات. وقد قدم لنا السيد موريس معلومات حية وصارخة. وإننا نرى حقيقة المشكلة بكل وضوح.

ولدينا سؤالان. وربما كان السؤال الأول يتصل بما قاله السفير غرينستوك لتوه، إلا أننا نود أن نسأل بصورة أدق: هل تعلمنا بصورة فعالة من الدروس المستفادة من قصص النجاح ومن القصص الأقل نجاحا في الماضي، في الحالات التي تم فيها تجنب حدوث مجاعة في أفريقيا والتي لم يمكن تفاديها؟ هل يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يخبرنا ما الذي فعله مجلس الأمن في تلك الحالات، إن كان قد فعل شيئا، وما هو العمل الذي قد يترتب عليه في المستقبل؟

ويتعلق سؤالي الثاني بالمفهوم الذي أدرجه السيد موريس في إحاطته الإعلامية والذي تكلم عنه لدى مروره عبر المجموعة الأولى من أجوبته على أسئلتنا. وهو مفهوم إعادة الملء. فقد قال إنه من العسير جدا حاليا أن تكون لدينا سياسة لبناء القدرات عندما يموت الآباء أو يصابون بالمرض، على سبيل المثال، فلا يتمكنون من نقل معارفهم في الميدان الزراعي إلى أطفالهم. فهل نظر برنامج الأغذية العالمي بمفرده أو بالتعاون مع الوكالات الأخرى في فكرة إعادة ملء القدرات، التي أعتقد بأن السيد موريس ذكرها قبل قليل؟

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بدوري أن أعرب عن امتناننا للسيد موريس على البيان الممتع للغاية الذي أدلى به، والذي أعتقد بأنه تضمن بيانات وأرقاما هامة للغاية ودل على شعور بالتجربة الإنسانية.

ونحن أيضا نولي الاهتمام إلى أقصى الحدود لمسألة أزمة الأغذية في أفريقيا. ونأمل، كما ذكر السيد موريس، بالاستفادة من رئاستنا لمجموعة الثمانية لوضع هذه المسألة على رأس جدول أعمالها.

وفيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد موريس، أعتقد بأننا جميعا صدمنا بحجم الأزمة وبكل ما قاله بشأن التفاعل بين مختلف العوامل التي تساهم في الأزمة أو تزيد من تفاقمها. وقد تصدى العديد من الأسئلة التي طرحها زملائي هنا للعوامل التي تساهم في أزمة الأغذية، بشكل أو بآخر.

لقد تأثرت بشدة لكون السيد موريس قد تكلم باستفاضة عن الجنوب الأفريقي. إن تلك المنطقة ربما كانت تجسد أكثر العناصر المزعجة في الوضع الغذائي في القارة الأفريقية. وقد يعزى ذلك إلى كونها منطقة غير مستعدة – أو ربما تكون أقل استعدادا من غيرها – لمواجهة مجاعات واسعة النطاق ولانتشار ظاهرة الخراب الناجم عن الإيدز بكل وضوح فيها، إلى الحد الذي يجعلها المنطقة التي تدفعنا إلى أن نسأل أنفسنا بإلحاح عما إذا كان العدد الحالي من الوفيات سيؤثر على الحياة في المستقبل وعلى قدرة تلك المجتمعات على أن تسترد عافيتها في المستقبل.

قال السيد موريس إنه يريد التركيز على الجانب الإنساني من مسألة الغذاء. لذا، علينا ألا نفرط في طرح الأسئلة عن الاستراتيجية الشاملة أو المسائل ذات الصلة. ولكن، بالطبع، فإن كل الأسئلة التي طرحناها تناولت بشكل ما إذا كان يتعين على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في الاستراتيجية الشاملة فيما يتعلق بتلك المجتمعات، خاصة في ظل هذه الأوضاع المروعة؟ إنها مسألة لا يمكن أن تحل في مناقشة تستغرق دقائق معدودة.

ومع ذلك، أود في هذا السياق أن أوجه سؤالا أكثر تحديدا: في ضوء خبرة السيد موريس، هل يعتقد، مثلا، بالنسبة لمنطقة الجنوب الأفريقي – التي يبدو لي أنها الحالة الأكثر إزعاجا والأشد وضوحا – أنه لا بد من التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي الموجودة في المنطقة بالفعل، أم أن هناك حاجة إلى زيادة تضافر طاقاتنا للتصدي لهذه المسألة من مختلف زواياها التي أشار إليها شخصيا؟ وأشكر السيد موريس على اهتمامه.

أود أن أضيف أنني أنا أيضا أهتم بالاستماع إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد موريس في وقت لاحق عن العراق. وأود كذلك، أن يقدم لنا بعض المعلومات الأولية بعد ظهر هذا اليوم، حسبما اقترح هو في وقت سابق.

السيد بوبكر ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتشاطر مع المتكلمين السابقين الإعراب عن كامل تقدير وفد بلادي للسيد جيمس موريس على الإحاطة الإعلامية الثرية والحافلة بالمعلومات التي وافانا بها عن الأزمة الغذائية في أفريقيا. كانت المرة الأخيرة التي خاطب فيها السيد موريس

المجلس بشأن هذا الموضوع في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. والإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا من فوره تعطينا انطباعا عاما بأن الصورة أبعد من أن تكون وردية. بل هي على النقيض من ذلك. فالأوضاع الغذائية في أفريقيا تزدادترديا، كما قال، نتيجة لعدة أسباب تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر.

وسؤالي يتعلق بالنهج الذي لا بد من اتباعه لحل أزمة الغذاء في أفريقيا. هل هناك تنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الكفاح من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا؟ وإذا وجد مثل هذا التنسيق، كيف يعمل؟ وإن لم يكن هناك تنسيق، هل يمكن إنشاء آلية صالحة للبقاء حتى يكون هذا الكفاح أكثر فعالية؟

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): وأنا، أيضا، أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بالسيد جيمس موريس، وأود أن أعرب عن ارتياحنا للإحاطة الإعلامية والمعلومات الغنية التي قدمها للمجلس.

في حقيقة الأمر، إن هذا هو أحد المواضيع الهامة التي لم يتعمق المجلس في دراستها، ولم يضع حدودا، كما أشار السفير غرينستوك، لمدى مسؤولية مجلس الأمن في أحد جوانبها، وهي مسؤولية الدول، أو، كما أشار الزميل شوماخر، ممثل ألمانيا، قضية الحكم الصالح كما طرحها. لكن، نعتقد أن هذا الموضوع هام جدا، ويجب أن يخضع لمزيد من النقاش والحوار لتحديد دور مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التعامل مع قضايا محددة وجوانب هامة منه.

أشار السيد موريس في مستهل بيانه إلى موضوع الساعة، المتعلق بالعراق. ونحن تابعنا، طبعا، الدور الذي قام به برنامج الأغذية العالمي في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. ونعتقد أن هذا الدور كان بناء. طبعا، نعتقد أن السيد موريس يتفق معنا على أن الوضع قد تغير الآن بعد بدء الحرب الأخيرة على العراق، ونعتقد أن هناك دورا جديدا لبرنامج الأغذية العالمي ولمنظمات الإغاثة العالمية بعيدا عن برنامج النفط مقابل الغذاء. فالبرنامج الأخير كان مخصصا لتلبية متطلبات الشعب العراقي في فترة معينة ونتيجة تطورات سياسية معينة. لكن، هناك الآن حرب، وظروف الحرب تحكمها اتفاقيات جنيف، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. ونعتقد أنه لا يجب مساعدة الشعب العراقي من جيوب الشعب العراقي، بل على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولية في هذا المجال. وسؤالي هو: هل تلقى برنامج الأغذية العالمي حتى الآن دعما كافيا لمواجهة التحديات التي فرضتها الحرب على الشعب العراقي؟

السيد غاسبر مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد موريس على حضوره إلى هنا. وليس من قبيل المصادفة أن يأتي إلى المجلس الآن. وقد نتساءل: لماذا؟ السيد موريس يتعامل مع الغذاء، ومجلس الأمن يتعامل مع السلم والأمن. لكن، من الأهمية بمكان أنه جاء إلى هنا. وأعتقد أن الربط قد حدث أيضا من خلال ما تطرق إليه السفير غرينستوك.

وأعتقد أنه في مرحلة ما من بيان السيد موريس، قال إن ما تحتاج إليه إفريقيا هو ثورة خضراء، ويقصد بذلك النقيض من نمط الثورات التي ما فتئنا نشهدها، أي الثورات الحمراء، حيث نرى الكثير من الدماء. ونحن بحاجة إلى تغيير ذلك. وإن عدم وجود إمدادات كافية من الأغذية، ووجود المجاعة، والحالات الأليمة في عدد كبير من الأماكن تهيئ الظروف المفضية في أغلب الأحيان إلى اندلاع الاضطرابات.

واسمحوا لي أن أطرح سؤالا. أنا أيضا لاحظت نقطة أثارها السيد موريس، وهي أن ٨٠ في المائة من موارد برنامج الأغذية العالمي تكرس للحالات الطارئة – بعبارة

أخرى، لتوزيع الأغذية. ولا يكرس للتنمية، أي إنتاج الأغذية أو التصدي لظروف أخرى، سوى ٢٠ في المائة. ولقد ذكرت مسألة الاستثمار في نظم الإنذار المبكر المطلوبة لمنع حدوث بعض حالات الأزمات الغذائية. وسؤالي هو: كيف يتغير هذا المنحى؟ كيف يتطور تفكير السيد موريس باتجاه حالة نتطلع فيها إلى المزيد من إنتاج الأغذية وزيادة الاستثمار في الموارد من أجل التنمية بغية تهيئة الظروف لإنتاج الأغذية بدلا من التصدي للحالات الطارئة؟ صحيح أن هناك حالات هي حالات طوارئ. ولكن في بعض هذه الحالات — ولقد ذُكر بعضها، وأحدها في بلدي — سننتقل من حالات الأزمة إلى حالات ما بعد الصراع، وقد تنخفض نسبة الـ ٨٠ في المائة التي نتكلم عنها.

ما هو الاتجاه الذي نسير فيه؟ بعبارة أخرى، هل نتحرك في اتجاه استثمار قدر أكبر في التنمية وقدر أقل في المجالات الأخرى، حتى نحقق ما ذكره السيد موريس بالنسبة للثورة الخضراء التي تكلم عنها؟

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أصغيت بكثير من الاهتمام إلى إحاطة السيد موريس الإعلامية التفصيلية والمفعمة بالمعلومات. وكانت مفيدة جدا في تعميق فهمنا للحالة الغذائية في أفريقيا. ولكن يجب الاعتراف بأن الصورة التي عرضها علينا قاتمة للغاية، حيث يعاني ٤٠ مليون نسمة من نقص في الغذاء أو يواجهون سوء التغذية. وبدون الجهود المضنية للسيد موريس وزملائه لبات الوضع اليوم أكثر حتى سوءا وفزعا.

نحن نقول في الصين إذا أعطيت شخصا سمكة، يمكنه ببساطة أن يأكلها كوجبة. ولكن إذا علّمت شخصا صيد الأسماك فسيستفيد من ذلك طيلة حياته ويعيش مرتاحا. لذلك، من الواضح أنه إلى جانب تقديم المعونة فإن النهج الأفضل نحو القضاء على الفقر ونقص الغذاء هو تعليم الناس كيفية صيد الأسماك.

أريد توضيحا عما إذا كان برنامج الأغذية العالمي يعمل مع منظمات دولية أخرى لزيادة القدرات من أجل تحقيق الاعتماد على الذات، وبحيث يمكن للمعونة الطارئة أن تسفر عن نتائج أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدي ملاحظة وأن أطرح سؤالا بصفتي ممثلا للمكسيك.

مثلما أظهر السيد موريس بوضوح شديد، الوضع الغذائي في الجنوب الأفريقي وأنحاء أخرى من أفريقيا يتركنا في حيرة واضحة من أمرنا إزاء التزام لم ينجح المجتمع الدولي في تنفيذه بالكامل. ولكن الأمن الغذائي، الذي هو ضرورة حتمية وتحد هائل، هو أيضا قضية يجب حلها من خلال تغييرات جذرية في المنطقة.

ومن الواضح أن للبشر حقا غير قابل للتصرف في غذاء صحي ومتوازن. ولتحقيق ذلك، يتمثل التحدي الفوري في زيادة الإنتاج الغذائي المستدام، وعلى هذا الأساس إتاحة ثمار ذلك الإنتاج لأكثر القطاعات ضعفا. وفي أفريقيا، يجب تحقيق ذلك في بيئة معاكسة تماما، حيث يوجد تآكل التربة، والتصحر، ومثلما قال السيد موريس، كوارث طبيعية متلاحقة، وأوبئة، وصراعات عنيفة، واضطرابات أهلية — ينتقل إرثها وآثارها من جيل إلى آخر وتتجلى في أمور مثل وجود المتفجرات والألغام الأرضية في الحقول الزراعية — وتغير المناخ، وما لا يقل أهمية، وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى مثل الملاريا والسل، التي تقوض أيضا قدرة المجتمعات على الإنتاج.

وفي ظل هذه الظروف، ونظرا لمجموعة العوامل الداخلية والخارجية المذكورة، على المجتمع الدولي التزام. ولقد أشار السيد موريس إلى أن هناك حاجة إلى ١,٨ بليون

دولار، وهو مبلغ يبـدو ضخمـا ولكنه ليس كذلك، إذا ما قورن بالنفقات العسكرية العالمية اليوم، التي تتجاوز ذلك المبلغ إلى حد كبير.

ونظرا لكل ذلك، أود مجرد أن أؤكد على سؤال السفير غرينستوك. انطلاقا من ذلك الرأي ومع مراعاة كل العوامل، ما الذي يرى السيد موريس أن باستطاعة مجلس الأمن أن يفعله في الوقت الحالي، بالإضافة إلى المهمة الفورية التي حددها بالفعل، على صعيد المانحين ومن حيث الاهتمام الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يوليه لهذا الموضوع؟ ما الذي يعتقد السيد موريس أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفعله مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى لمواجهة أزمة بالحجم والأبعاد التي وصفها لنا؟

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد موريس.

السيد موريس (تكلم بالانكليزية): أسمحوا لي أن أقول إن جولتي الأسئلة قد أثارتا قضايا عويصة، وإنه مما يعني الكثير بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي ولزملائنا أن يكون جميع أعضاء المجلس بهذه الدرجة من الاهتمام بالعمل الذي نشارك فيه. ومن الواضح أنني لا أستطيع أن أعطي أعضاء المجلس الردود التي يستحقونها عصر اليوم. فكما فعلنا في المرة السابقة، سنرد خطيا على كل الأسئلة بإسهاب؛ وستكون ردودنا متاحة للجميع.

لقد وجه ممثل بلغاريا سؤالا بشأن الصومال. الحالة في الصومال مضطربة جدا. إنه مكان صعب جدا جدا للعمل فيه، ومكان يصعب فيه تقييم حجم الصعوبة، نظرا للصراع الدائر فيه. وقد ظللنا هناك لفترة طويلة. والصومال من الأماكن التي نستعمل فيها الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. ويتمثل برنامجنا هذا العام في إطعام ما يقرب من ٣ ملايين شخص في البلد. وقد حققنا نجاحا جيدا في الماضي وجمعنا قرابة ٧٥ في المائة من الموارد التي احتجنا إليها لتأدية عملنا هناك. وشجعنا أن الصومال أحد الأماكن التي لدينا فيهـا قاعدة دعم عريضة. ويساعدنا في الصومال حوالي ٢٠ بلدا.

وكان هناك سؤال من المملكة المتحدة. واسمحوا لي بأن أعرب أولا عن تقديرنا لأحد زملاء السير جيرمي، وهو أنتوني بيتي، الرئيس التنفيذي لمجلس إدارتنا هذا العام. إنـه يتمتع بقدر كبير من الكفاءة والفعالية كما أنه ذكي للغاية. والسؤال المطروح يتعلق بقضايا هيكلية. ويتضح جليا أن هناك قضايا هيكلية على جميع الصعد. فهناك قضايا هيكلية تؤثر على مُزارع الأسرة، وتلك التي تؤثر على عمليات التسويق وتلك التي تؤثر على النظام الذي يمكن للزراعة أن تستمر وتنتعش في ظله. وأثار ممثل المملكة المتحدة سؤالا حول ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن. وهو سؤال يشبه إلى حد كبير السؤال الذي أثاره الرئيس. أولا، أعتقد أن المجلس يستطيع أن يضع القضايا الإنسانية - ومن ضمنها الأغذية والكثير غيرها - في صميم جدول أعمال العالم. والقضايا الإنسانية قضايا أمنية. ولو عومل الناس بطريقة إنسانية وتوافرت لهم المكونات الأساسية التي تؤدي إلى حياة مفعمة بالأمل والفرص والإنجاز وتحقيق الإمكانيات والسلوك المتمدن، أعتقد أنه سيمكن حل قضايا الأمن وتخفيف حدتها. وما نحن بصدده له تأثير كبير على الأسر وعلى الأشخاص، والحفاظ على الحياة وتدعيمها على نحو يمكّنهم من أن يصبحوا مواطنين منتجين.

وفيما يتعلق بتخفيض حدة الصراعات، فالذي نفعله مهم جدا. نحن نحتاج إلى أن نتدبر هذا الأمر بقدر أكبر. وإنني ممتن لأن أعضاء المجلس يفكرون في هذا الأمر، ولأنكم حينما تشاورون عواصمكم، سيصبح هذا الأمر جزءا من الحوار. وعادة نتشاور مع وزارة الزراعة. وهذا أمر شديد

الأهمية. وحينما نتشاور مع وزارة الخارجية ووزارة المالية، نكون أكثر نجاحا في الحصول على بلد شريك أكثر قوة.

وفيما يتعلق بتسييس المعونة الغذائية، أعتقد أن البيانات القوية حول هذا الموضوع من أهم هيئة سياسية في العالم، وهي مجلس الأمن، بيانات فعالة ومهمة جدا. وينبغي أن يأخذ الناس ما يقوله مجلس الأمن على محمل الجد، وأن يفهموا أن من ضمن المستحقات الأساسية للإنسان ألا يكون لديه خطة سياسية شخصية لإطعام نفسه إذا كان في الطريق إلى الهاوية. ولا يوجد مكان أكثر أهمية في العالم لإثارة هذا الأمر من هنا. ويكمن الطعام والصحة والتعليم في لب الحياة الجيدة للأشخاص. وسيكون هناك مزيد من الكلام حول هذا الموضوع، وسنعطيكم أفضل إجابة نستطيع تقديمها. وسيكون ذلك تدريبا جيدا لي ولزملائي.

وطرح ممثل إسبانيا سؤالا عن الدروس المستفادة. لقد تعلمنا أننا نعرف في الواقع كيف نوزع الأغذية. وقبل بضعة أعوام في إثيوبيا، وقبل أن أذهب إلى هناك، قمنا بعمل ممتاز في مجال توزيع الغذاء لكي لا يموت الناس. وكنا نعرف كيف نفعل ذلك. ونتعلم الآن كيف نستعمل الغذاء بوصفه أداة للوقاية والاستثمار والتنمية. ونعلم الآن كيف نفعل ذلك. ونعلم مقدار أهمية المجموعات الصغيرة لإنجاز المهمة وأهمية قادة المجتمعات المحلية. وتعلمنا أيضا مدى صعوبة إقناع الآخرين بأهمية مواد المعونة غير الغذائية. وتعلمنا أن الدولارات التي نستثمرها في البذور والأسمدة والمعدات الزراعية لها مردود في الأمد البعيد أكبر من عدد الدولارات نفسها التي نستثمرها مباشرة في الأغذية. ولعمري لا أدري لماذا توجد صعوبة كبيرة في الإقناع بهذا الأمر. فهذا أمر يتخطى حدود فهمي. ولكننا نفعل ذلك.

ولقد تعلمنا قيمة نظم الإنذار المبكر وقيمة أن نكون على دراية بالأمور. ونعلم أن الاستثمارات التي نقوم بها في بداية أي أزمة – كلما كان ذلك مبكرا كان أفضل – أكثر قوة وأكبر تأثيرا مما نقوم به بعد ذلك. ولدينا ورقة جيدة عن الدروس المستفادة، وسنتشاطرها مع أعضاء المجلس.

وقد أثير سؤال أيضا عن سياسة بناء الثقة. أشك في أننا لم ننظر إلى أنفسنا بوصفنا بناة للقدرات. ففي أفغانستان، قدمنا الغذاء لدفع رواتب ١٥٠ ٠٠٠ من معلمي المدارس. ولم يكن لديهم أي شيء آخر لدفع رواتبهم في أفغانستان. واستخدمنا الطعام أيضا لدفع تكاليف إعادة بناء البيروقراطية في أفغانستان. وهناك أمثلة أخرى على أشياء مشابهة فعلناها. ولكننا نتطلع عادة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير القيادة الجيدة في ذلك المجال.

ويجب أن أذكر هنا مسألة التنسيق وكيف نعمل جميعا معا. فبناء القدرة في مجالات التعليم والزراعة والصحة في ذلك الجزء من العالم أمر شديد الأهمية ولذلك يجب أن نشترك فيه جميعا.

وطرح ممثل فرنسا سؤالا حول التنسيق. لن أحاول الإجابة على السؤال بوجه عام، ولكن اسمحوا لي بأن أبلغكم بأن مستوى التنسيق كان رائعا في أفريقيا الجنوبية. وقد توحدت جميع وكالات الأمم المتحدة بالإضافة إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمات غير حكومية في كيان أطلق عليه اسم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لتنسيق الدعم فيما بين الوكالات. ويشكل هذا المكتب الذراع التنسيقي الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، و برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وهناك ما يقرب من ١٠٠ شخص يعملون معا للتنسيق والتعاون

على أساس إقليمي. والاستجابة للمبادرة في البلدان الستة هي أنها تعمل بنجاح منقطع النظير.

وستظل أزمة الجنوب الأفريقي أزمة أغذية لبضعة أشهر قادمة. وآمل أن نجد مخرجا من هذا المأزق الزراعي. ولكي نمضي قدما، ستكون هناك أزمة هائلة في الجنوب الأفريقي تتعلق بالحكم الرشيد وبالفيروس/الإيدز. والشكل الذي ستكون عليه الدروس المستفادة من المكتب وكيف ستتم إعادة تشكيل عملنا من الأسئلة الشديدة الأهمية. وقد يجيب ذلك جزئيا على سؤال ممثل غينيا.

وطرح ممثل الجمهورية العربية السورية سؤالا يتعلق بالعراق وبالدور الجديد لبرنامج الأغذية العالمي. واسمحوا لي بأن أعرب عن امتناني لسورية ولجمهورية إيران الإسلامية. فقد أتاح كلا البلدين احتياطيه من الأغذية للبرنامج وللعراق بحيث يمكننا الاقتراض منهما كلما احتجنا إليها، على نحو عاجل وفي الوقت المناسب. وسنعوض عليهما دائما، ولكن وجود هذا الاحتياطي تحت تصرفنا في أي وقت هو خير لنا.

إن برنامج الأغذية العالمي، كما قلت، ظل يعمل في العراق لفترة ١٢ عاما. وما فتئنا منفذا رئيسيا لبرنامج النفط مقابل الغذاء، الذي ننفذه من الشمال مباشرة لحوالي ٤ ملايين كردي كل يوم ونساعد في رصده في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلد. وبينما نستعد للصراع الحالي، قمنا مسبقا بوضع الأغذية في البلدان المحيطة بالعراق للوفاء بالاحتياجات الغذائية لحوالي مليوني شخص لفترة ٣٠ يوما. لذا فقد ركزنا أساسا على اللاجئين أو الأشخاص المشردين داخليا الذين سيتجهون نحو الحدود. وننظر الآن في برنامج لفترة ستة أشهر، يركز، في الشهر الأول، على اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا – ما يتراوح بين مليوني و ٤ ملايين شخص. وننظر في ضمان توفير الغذاء في الشهر الثاني والثالث والرابع لإطعام سائر سكان العراق – الذين يبلغون ٢٧ مليون شخص.

إن العراق بلد جدير بالاهتمام إذ أن ٦٠ في المائة من شعبه يعتمد كليا على الحكومة المركزية في الغذاء، كما يعتمد ١٠٠ في المائة من سكانه على الحكومة المركزية في جزء من غذائهم. وللبلد نظام ناجح للتوزيع الرسمي، بوجود ٤٤ ٠٠٠ منفذ لتوزيع الأغذية من برنامج النفط مقابل الغذاء. ولذا سننظر في تقديم المساعدة لضمان وجود قناة منتظمة بغية توصيل الموارد الغذائية الكافية المتاحة لإطعام كل سكان العراق في الشهر الثاني والثالث والرابع. وحين يحل الشهران الخامس والسادس، فإننا سنفترض أن برنامج النفط مقابل الغذاء سيستأنف بالكامل، تحت إدارة حكومة العراق، وستكون مسؤوليتنا مستمرة في العناية باللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والأشخاص الضعفاء جدا. إننا نطعم حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص من الضعفاء جدا في العراق، بمن فيهم من في ملاجئ الأيتام، والحوامل والمرضعات.

كذلك يمثل برنامج الأغذية العالمي ذراعا للإمداد والتموين للأمم المتحدة. ونحن ندير الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، وندير أنظمة الاتصالات في أفغانستان – حيث ذهبنا مع إريكسون وقمنا بتركيب نظام كامل للاتصال في كابل – كما أننا ندير عمليات النقل والشاحنات وإمداد الوقود، من جملة أمور، أخرى. وكجزء من عملية النداء الموحد التي طلبت أسرة الأمم المتحدة مجتمعة مبلغ ٢.٢ بليون دولار في المدى القصير من أجل المسائل الإنسانية في العراق، فقد طلبنا ١,٢ بليون دولار لتوفير الغذاء و ١٠٠ مليون دولار للأنشطة السوقية.

وبموجب القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣)، بشأن النفط مقابل الغذاء الذي اتخذه مجلس الأمن يوم الجمعة الماضية،

فقد تكرم بمنحنا سلطة الحصول على العائدات المثقلة بالفعل من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء طالما كانت قيد النقل في إطار فترة ٤٥ يوما. ولم يكن لدينا سوى فترة قصيرة من الزمن لكي نحلل فيها العقود، لكن أفضل تقديراتنا اليوم هو أن مبلغ ١١٠ ملايين دولار سيكون متوفرا من برنامج النفط مقابل الغذاء خلال فترة الـ ٤٥ يوما تلك لإطعام شعب العراق. ومن البديهي أننا نأمل أملا كبيرا في أن يجد المجلس وسيلة لتمديد فترة الـ ٤٥ يوما إلى فترة أطول، وأن يعالج المسائل الهامشية الأخرى التي لها أهمية كبيرة فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بنقل تلك المواد.

وهذا يعني أننا سنحتاج إلى أن نطلب من المانحين ما لا يقل عن ١.١ بليون دولار للمساعدة في تمويل بقية البرنامج، ونحن بصدد القيام بذلك. وقد أجرينا عشرات المحادثات مع العديد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومع جميع المانحين، وتلك المحادثات تسير سيرا حسنا جيدا، إن جاز لي أن أقول ذلك. وأظن أن لدينا أكثر من نصف ما سنحتاجه في إطار المفاوضات الحالية ولدينا، أناس من روما – حيث يوجد مقر رئاستنا – وفي الواقع، في جميع أنحاء العالم يعملون على مدار الساعة لجمع هذه الصفقات معا.

إن برنامج الأغذية العالمي مختلف بعض الشيء في أنه يمكن في بعض الأحيان أن يستغرق شهرين أو ثلاثة أو أربعة أشهر من وقت التعهد بالالتزام حتى يتم شراء الأغذية ونقلها وإيصالها إلى شخص ما. لذا فإن التوقيت أمر جوهري بصورة مطلقة. لكن كثيرا من البلدان تعهدت بالتزامات سخية؛ فلدينا الآن التزامات من ١١ بلدا. وينبغي لي أن أقول إن الالتزامات تأتي من دول لديها آراء مختلفة جدا في الصراع. وإحدى نقاط قوتنا هي أننا نركز تركيزا شديدا على المسائل الإنسانية. وقد يكون للناس رأي أو آخر عن الصراع، لكن لا يوجد أحد يريد للبشرية المجاعة، لا سيما للأشخاص الضعفاء جدا الذين يتعرضون للخطر بصورة قاسية. لذلك، فإن البلدان التي لديها آراء مختلفة في الصراع لن تجد حرجا في مساعدتنا. ففي الأسبوع الماضي، حصلنا على تعهد هائل بالمساعدة من ألمانيا. وقد قضيت يومين رائعين في برلين، وإنني لممتن عميق الامتنان لذلك.

وقد طرح صديقي ممثل أنغولا سؤالا عن الثورة الخضراء وكنت أحيي الأمين العام لإثارته هذه المسألة وتعهده بذلك الالتزام. وفي جميع أنحاء العالم، ابتعد التوجه عن الاستثمار في البنية الزراعية الأساسية: ففي عام ١٩٨٨، التزم العالم بتقديم ١٤ بليون دولار إلى ذلك البرنامج؛ وفي العام الماضي، التزم بمبلغ ٨ بلايين. أما الآن فهناك بعض الأنباء الطيبة: إذ بدأت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تحويل استثماراتهما في هذا المجال وفي العام الماضي، التزمت الولايات المتحدة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار إضافي للاستثمار في البنية الزراعية الأساسية أكثر مما التزمت به في العام السابق له. كذلك فإن التوجه كان متدنيا، لكن الآن هناك بصيص من الأمل أنه بدأ يتقدم في الاتجاه الآخر.

وفيما يتعلق بالمسألة المرتبطة بإثيوبيا، وجه لي سؤال ''جيم كيف يمكن أن يحصل هذا مرة أخرى؟'' حسنا، لقد ذهبت استثماراتنا إلى الإغاثة في حالة الطوارئ بدلا من أن تذهب إلى الوقاية والتنمية، وأعتقد أننا بدأنا نتعلم من ذلك الدرس. ونعمل بصورة وثيقة مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهما من المنظمات.

وفيما يتعلق بالسؤال الموجه من ممثل الصين، فقد كانت لدينا علاقة مع الصين لفترة ٤٠ عاما، وهي تمثل قصة نجاح استثنائية. والصين إحدى قصص النجاح الكبيرة في العالم من حيث أنها تدع السوق يعمل؛ ومئات الملايين من الأشخاص هناك الذين لم يكونوا يجدون طعاما قبل سنوات يتم إطعامهم اليوم. وتعمل وكالات الأمم المتحدة معا

بصورة جيدة؛ ونحن نتعاون بشأن تلك المسائل، كما أن فكرة بناء القدرة للاعتماد على النفس أمر أساسي.

السيد الرئيس، عندما حاولت أن أجيب عن سؤال ممثل المملكة المتحدة، حاولت أن أجيب عن سؤالكم أيضا، لكننا سنقدم إجابة متبصرة عما يمكن أن يفعله المجلس لمساعدتنا، وعن كيفية عملنا معا على نحو أوثق. ونشعر بالامتنان إزاء العرض، وسنحاول تقديم جواب صحيح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد موريس على ملاحظاته وردوده على الأسئلة المطروحة بشأن موضوع جلسة بعد ظهر هذا اليوم. وأود أيضا أن أشكره على الأخص لما أبداه من رغبة في الإجابة عن أسئلة تتعلق ببنود أخرى لم تكن مدرجة في جدول الأعمال، لا سيما الحالة في العراق.

وفي ذلك الصدد، أعرب مختلف أعضاء مجلس الأمن عن الاهتمام بإمكانية أن يواصل المجلس في المستقبل القريب إجراء حوار مع السيد موريس بشأن الحالة في العراق والدور الذي سيؤديه برنامج الأغذية العالمي. وستعقد الرئاسة مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين ومع السيد موريس للنظر في إمكانية أن يجري مع المجلس مشاورات في ذلك الصدد في المستقبل القريب قبل عودته إلى مقر البرنامج في روما.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.